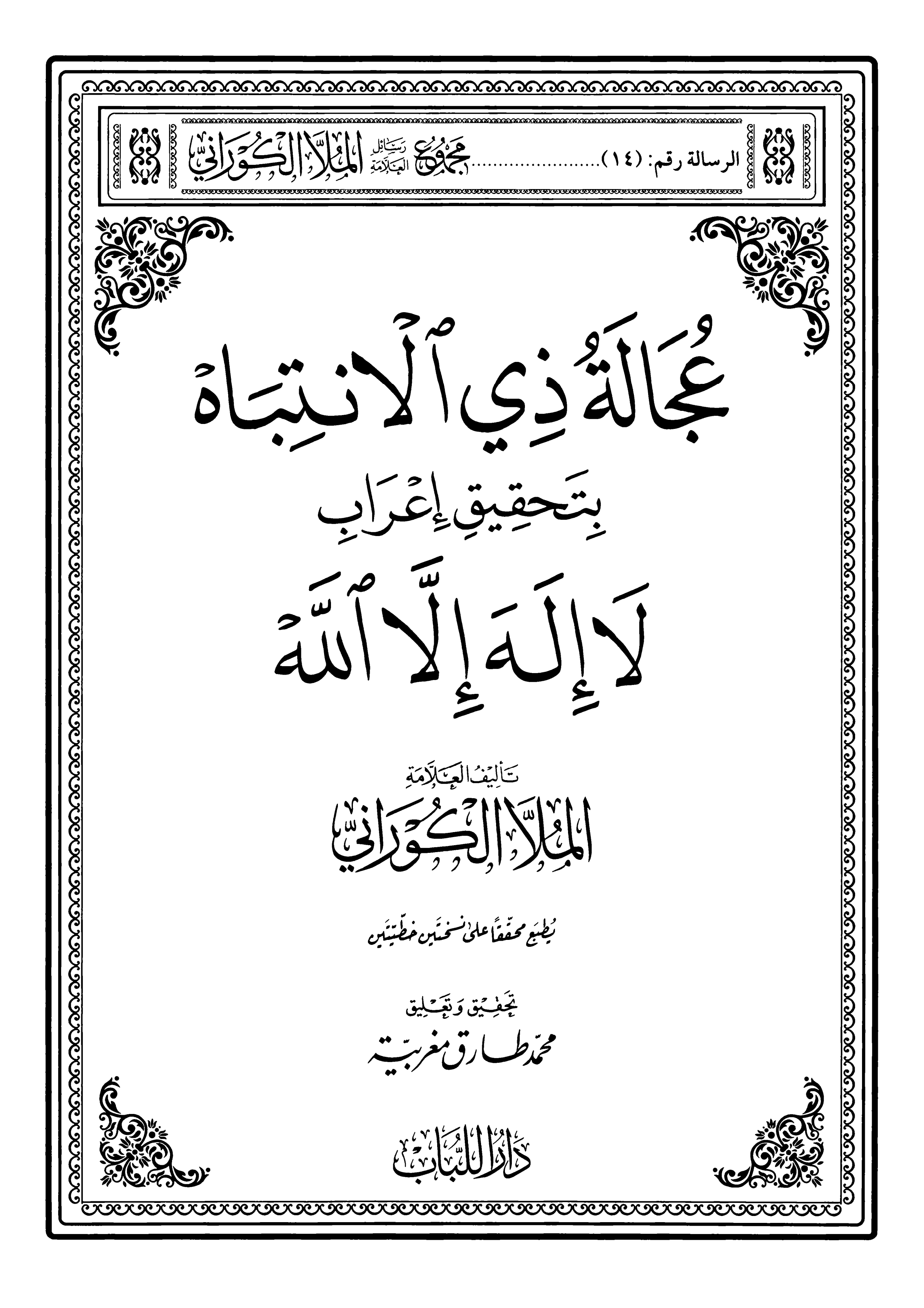


مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني .... الرسالة رقم: (١٤)

عُجالةُ ذي الانتباه

بتحقيق إعراب

لا إله إلا الله

تأليف العلامة

الملا الكوراني

يُطبع محققاً على نسختين خطيتين

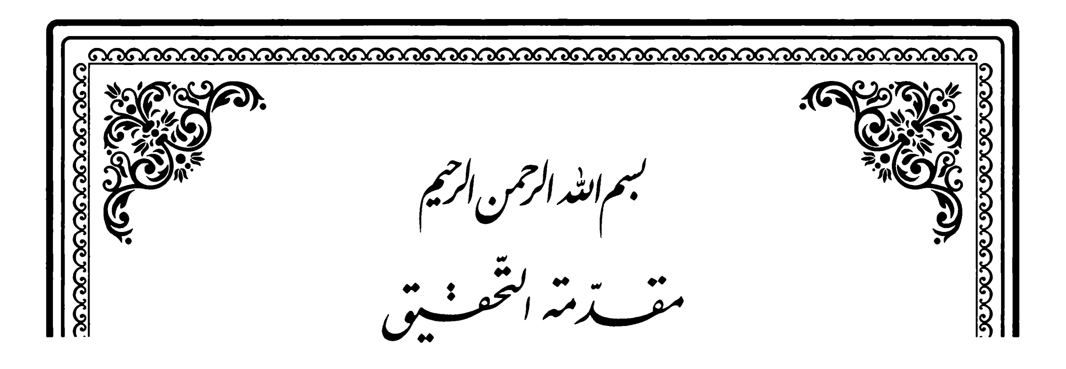
تحقيق وتعليق

محمد طارق مغربية

دار اللباب

مكتبة شستربتي (ش)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ على نبيِّه الكريم، وجعلَه عربيًّا غيرَ ذي عوجٍ، وعلَّم أمةَ الإسلامِ التوحيدَ، فكانت خيرَ أمةٍ أُخرجَت للناس.

والصلاةُ على سيدِنا ونبينا محمدٍ، أفصحِ مَن نطقَ بالضادِ، والمعرِب عن معاني الدينِ، والمبينِ لأحكامِه.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ دبجَها يراعُ المولى الكوراني رحمَه الله في إعرابِ كلمةِ التوحيدِ، أتى فيها بالمعجبِ المفيدِ، واختصَرها من رسالةٍ له مطولة في الموضوعِ وهي رسالته: «إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله»، ولم يخلِها من الفوائدِ، فكانَت مختصرًا مفيدًا رائقًا، وعلى صغَرِها فهي عامرةٌ بالنقولِ والاستشهاداتِ.

وقد أكثرَ فيها المصنفُ من الفنقلاتِ والأجوبةِ لما عساه يَستشكلُه المطالعُ.

واستهلَّها بكلَيمة في أهميةِ كلمةِ التوحيدِ ومستلزماتها، مُوردًا الأحاديثَ، ناقلًا كلامَ أهلِ العلم عليهم رحماتُ الله تترى.

وقد ضبطتُ لفظها، ووثَّقت نقولها، واعتنيتُ بتفصيل الكلامِ وإيضاحِه

ليكـونَ أقـربَ للفهمِ؛ مراعيًا الاختصارَ، وأن لا تخرجَ الرسـالةُ عـن مقصودِ مؤلِّفها فقـد سـمَّاها: «عجالة ذي الانتبـاه» واللبيبُ تكفِيه الإشـارةُ.

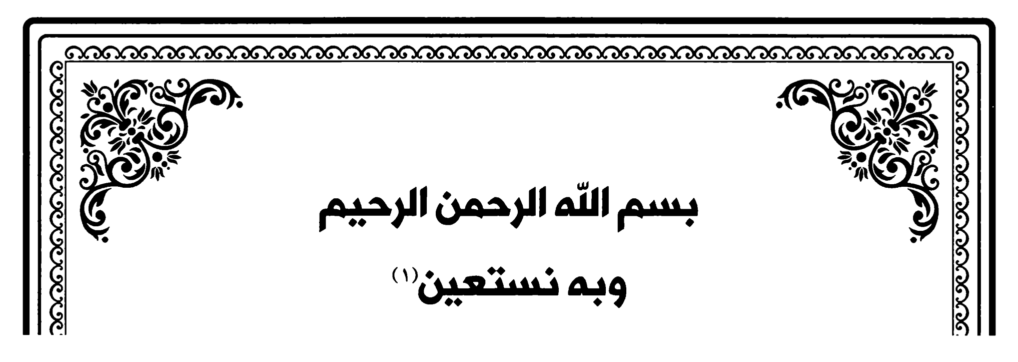
وسـيجِدُ فيهـا المدقِّقُ روحَ المصنفِ وشـخصيتَه واضحةً علـى لطافةِ حجمِها وقلـةِ كلماتِهـا، واللهَ تعالى أسـألُ أن ينفَعَ بهـا، وتكونَ ذُخرًا لي يـومَ الدينِ، ويرحمَ مؤلفَهـا، ويجزيَـه عنـا خيـر مـا جـزَى المحسـنين، ويجمعَنا به فـي دارِ كرامتـهِ؛ إنه سميعٌ مجيبٌ.

هـذا، وقـد اعتمـدت فـي تحقيـق هذه الرسـالة علـى نسـختين خطيتيـن هما: نسـخة مكتبـة شسـتربتي بإيرلنـدا رقـم (٤٤٤٣)، ورمزهـا (ش)، ونسـخة مكتبـة عاطـف أفنـدي فـي المكتبـة السـليمانية باسـطنبول رقـم (٢٤٤١)، ورمزهـا (ع).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين[1]

الحمدُ لله الغنيِّ الحميد، مالكِ الملكِ المبدئ المعيد، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ رفيعُ الدَّرجاتِ ذو العرشِ المجيد، الأولُ الآخرُ، الظاهرُ الباطنُ، الغفورُ الشهيد، وأشهدُ أن سيدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه، الفاتحُ الخاتمُ سيِّدُ المرسلينَ بكلمَةِ التَّوحيد، صلَّى اللهُ عليهِ وعليهم، وعلى آلِهم وصحبِهم أجمعِين، وسلَّم تسليمًا عددَ خلقِ اللهِ، بدوامِ اللهِ الفعَّالِ لما يريد.

وبعدُ:

هذهِ عُجالةٌ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ عُجِّلَت لطالبٍ منتخَبةً من أصلِها الذي استوعبْنا فيه وجوهَ إعرابِ: (لا إله إلا الله) وما يتعلَّقُ بتلك الوجوهِ من النَّقضِ والإبرامِ في تحقيقِ المقام، وتوضيحِ المرام، وبسطْنا الكلامَ فيها بسطًا وافيًا محيطًا بأطرافِ الكلام، شافيًا بإذنِ اللهِ الملكِ العلَّام، واللهُ المسؤولُ أن ينفعَ بالأولِ والآخرِ، وفي الباطنِ والظاهرِ، آمين.

فنقولُ:

اعلَم أوَّلًا أنَّ (لا إله إلا الله) أجمعَ الأنبياءُ على الدعوةِ إليها؛ قالَ الإمامُ حجَّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمه اللهُ في (كتابِ العلمِ) من «الإحياءِ»: والذي ينبَغِي

---

(١) «وبه نستعين» من (ع).

أن يَقطَعَ المحصِّلُ بهِ ولا يستريبَ فيهِ أنه إذا بلغَ الرجلُ العاقلُ بالاحتلامِ أو السنِّ ضحوةَ نهارٍ مثلًا فأولُ واجبٍ عليهِ تعلُّمُ كلِمَتي الشهادةِ، وفهمُ معناهما؛ وهو قولُ: (لا إله إلا اللهُ محمدٌ رسول الله)[١]. انتهى الغرضُ منه.

وأسندَ البخاريُّ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ لما بعثَ معاذًا إلى اليمنِ قالَ له: «إنكَ تقدُمُ على قوْمٍ من أهلِ الكتابِ؛ فليكُن أولُ ما تدعوهم إلى أن يوحِّدوا اللهَ، فإذا عرَفوا ذلك فأخبِرهم أنَّ اللهَ قد فرَض عليهم خمسَ صلواتٍ» الحديثَ[٢].

قالَ الحافظُ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: الأكثرُ روَوه بلفظِ: «فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ اللهِ، فإن هم أطاعوا لك بذلكَ».

ومنهم مَن رواه بلفظِ: «فادعُهم إلى أن يوَحِّدوا اللهَ، فإذا عرفُوا اللهَ».

ومنهم مَن رواه بلفظِ: «فادعُهم إلى عبادةِ اللهِ، فإذا عرفوا اللهَ».

ووجهُ الجمعِ بينها: أنَّ المرادَ بالعبادةِ التوحيدُ، والمرادَ بالتوحيدِ الإقرارُ بالشهادتينِ، والإشارةُ بقولِه: «ذلك» إلى التوحيدِ، وقولُه: «فإذا عرفوا اللهَ»؛ أي: عرفوا توحيدَ اللهِ، والمرادُ بالمعرفةِ: الإقرارُ والطواعيةُ؛ فبذلك يُجمَعُ بينَ هذه الألفاظِ المختلفةِ في القصةِ الواحدةِ، وباللهِ التوفيقُ[٣]. انتهى.

أقولُ: النطقُ بـ(لا إله إلا الله) معَ التصديقِ بمضمونِها يتضمَّنُ التصديقَ بوجودِ اللهِ تعالى واتِّصافِه بجميعِ صفاتِه الكماليَّةِ الثُّبوتيةِ والسَّلبيةِ بحسبِ الطاقةِ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ١٤).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٣٥٤).

المتفاوتِ مراتِبُها في المؤمنينَ والعلماءِ من أهلِ النظرِ والعارفِين والمحقِّقينَ، فقولُ الأكثرين ـ ومنهم الشيخُ الأشعريُّ رحمه اللهُ تعالى ـ: إنَّ أولَ واجبٍ معرفةُ اللهِ تعالى، موافقٌ لِمَا دلَّ عليه الحديثُ الصحيحُ[1]؛ فإن (لا إله إلا الله) تدلُّ بمنطوقِها على قصرِ الألوهيةِ على اللهِ تعالى، وتوحيدُ الألوهيةِ يستلزِمُ توحيدَ الأفعالِ مع إثباتِ الكسبِ للعبدِ بالإذنِ، وهو يستلزِمُ توحيدَ القدرةِ الذاتيةِ للهِ تعالى؛ أي: قصرَ القادريَّةِ بالذاتِ على اللهِ تعالى.

وأما العبدُ فلا قوةَ له إلا باللهِ؛ كما قالَ الله تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] وهو يستلزِمُ اتصافَ الحقِّ بوجوبِ الوجودِ وجميعِ صفاتِ الكمالِ، وتنزُّهَه عن جميعِ ما ينافي الكمالَ.

ولبيانِ ذلكَ مفصلًا مقامٌ غيرُ هذا المقامِ والمجالِ، وهذا متضمِّنٌ لجميعِ مسائلِ معرفةِ اللهِ تعالى إجمالًا؛ فلهذا قال ﷺ: «أُمِرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها» الحديثَ؛ أي: حتى يقولوها عن قولي وأمرِي المتضمِّنِ للتَّصديقِ بـ(محمدٍ رسولِ اللهِ) فهو في معنى قولِه في حديثِ ابن عمرَ رضي الله عنهما: «أُمِرت أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدُوا أن لا إله إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ الله» الحديثَ[2].

ولما كانَ الأمرُ من عِظَمِ شأنِ (لا إله إلا الله) وجلالةِ قَدْرِها ـ كما أشير إليه ـ فينبَغِي الاعتناءُ بها كلَّ الاعتناءِ، ومن ذلك معرفةُ إعرابِها لأهلِه.

فنقولُ على وجهِ الإيجازِ المنتخَبِ من البسطِ الوافي: (لا إله إلا الله).

---

(١) وهو حديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

(٢) رواه البخاري (٢٥).

الأصلُ في (الله): إلهٌ، فلمَّا أُريدَ قصرُ الخبرِ على المبتدأ ـ وهو من قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ـ قدِّمَ الخبرُ فاقترنَ بـ(لا) وأخِّرَ المبتدأ فاقترَنَ بـ(إلا)؛ لأنَّ المقصورَ عليه هو الذي يلي: (إلا) والمقصورُ هو الواقعُ في سياقِ النفي.

ومن القواعدِ: أن المبتدأ إذا اقترنَ بـ(إلا) وجبَ تقديمُ الخبرِ، فقبلَ اعتبارِ النسخِ لابد وأن يتحولَ مبتدأً من أحدِ قسمَيه؛ لأن (لا النافية للجنسِ) من نواسخِ المبتدأ والخبرِ، ولا تنسخُ لاسميتها إلا ما كانَ مبتدأً، وحينئذٍ فإما أن يتحولَ مبتدأً من قسمِهِ الأولِ؛ أي: الاسمِ المجرَّدِ عن العواملِ اللفظيةِ المخبَرِ عنهُ، أو من قسمِه الثاني؛ أي: الوصفِ المعتمِدِ على نفيٍ أو استفهامٍ الرافعِ لمكتفًى به عن الخبرِ:

فإن كان الأولَ: فيقدَّرُ له خبرٌ عامٌ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) والخبرُ العامُّ المقدَّرُ خبرَها، و(الله) مرفوعٌ على أنه بدلٌ من اسمِ (لا) حملًا على محلِّهِ البعيدِ الذي هو الرفعُ بالابتداءِ الحاصلِ له بالتحوُّلِ إليه بعدَ التقديمِ وقبلَ اعتبارِ النسخِ، والتقديرُ: لا إله موجودٌ ـ أو: في الوجودِ ـ إلا اللهُ. وهذا هو التقديرُ المشهورُ.

فإن قلتَ: الرفعُ على المحلِّ يلزمُ منه اعتبارُ الابتداءِ؛ وقد زالَ بدخولِ الناسخِ.

قلتُ: (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنوعِ، القابلِ لأنْ يُنسَخَ وأن لا ينسَخَ، الواجب تحقُّقه قبلَ اعتبارِ النسخِ لما عرفتَ، والبدلُ لكونِه من التوابعِ ـ وهي: كلُّ ثانٍ أُعرِبَ بإعرابِ سابقِه من جهةٍ واحدةٍ ـ لا يكونُ بدلًا عن شيء إلا إذا كان مُلْتبِساً بإعرابه من جهةٍ واحدةٍ.

فـ(اللهُ) لا يكون بدلًا من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ إلا إذا كان ملتبِساً بإعرابِه من حيثُ إنه مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ مسندًا إليهِ، وكلما كانَ كذلكَ كانَ بدلًا منهُ قبلَ اعتبارِ النسخِ هو اعتبارٌ للابتداءِ قبلَ زوالِه لا بعدَه.

فإن قلتَ: الخبرُ المقدَّرُ منسوبٌ إلى اسمِ (لا) بالنفيِ وإلى البدلِ بالإثباتِ؛ فبينَهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ، فيلزَمُ أن لا يكونَ البدلُ مقصودًا بما نسِبَ إلى المتبوعِ من الوجودِ المنفيِّ بل بنقيضِه، وأن لا يصِحَّ إحلالُه محلَّ الأولِ، وأن لا يكونَ[1] في حكمِ تكريرِ العاملِ، معَ أن الثابتَ بالاستقراءِ هو أن البدلَ تابعٌ مقصودٌ بما نسِبَ إلى المتبوعِ دونَه، وأنه لا بدَّ وأن يصلُحَ لإحلالِه محلَّ الأولِ، وأنه في حكمِ تكريرِ العاملِ.

قلتُ: قد تقدَّمَ أن (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنَّوعِ قبلَ اعتبارِ النَّسخِ، وكلما كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ النسخِ كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ الحُكمِ بالنفيِ والإثباتِ، فإنَّ البدلَ هنا مُستثنىً، والاستثناءُ مقدَّمٌ في النيةِ على الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ.

وذلكَ لأن حقيقةَ الاستثناءِ: إخراجُ ما هو مُدخَلٌ في متعدِّدٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ في حكمِه بـ(إلا) أو إحدى أخواتِها، والمرادُ بالإخراجِ: الدلالةُ على الخروجِ، وبالإدخالِ: الدلالةِ على الدخولِ.

فالمعنى: أنه الدلالةُ على خروجِ ما هو مدلولٌ على دخولِه في متعددٍ إلخ، فهو إعلامٌ من المتكلِّمِ للسامعِ بأن ما دلَّ المتعدِّدُ على دخولِه فيه من المذكورِ بعد (إلا) أو إحدى أخواتِها خارجٌ عنه في نيَّتِه[2] من حيثُ إنه محكومٌ عليه بحكمِ نفيٍ أو إثباتٍ.

---

(١) في (ع): «وأنه» بدل: «وأن لا يكون».

(٢) في (ع): «نية».

قالَ الأزهريُّ في «شرحِ أوضحِ المسالكِ» عن الشاطبيِّ: ومعنى إخراجِه: أنَّ ذكرَه بعدَ (إلا) مبيِّنٌ أنه لم يُرَدْ دخولُه فيما تقدَّمَ؛ فبيّنَ ذلك للسامعِ بتلك القرينةِ، لا أنه كان مرادًا للمتكلمِ ثم أخرجَه، هذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمةِ اللِّسانِ سيبويهِ وغيرِه، وهو الذي لا يصحُّ غيرُه[1]. انتهى.

وكلما كانَ الاستثناءُ مقدَّمًا على الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ في النيةِ كانَ البدلُ مقصودًا بما نسِبَ إلى المتبوعِ؛ لأنَّ المنسوبَ إلى (إله) بالنفيِ وإلى (الله) بالإثباتِ هو (موجودٌ) الواحدُ بالنوعِ القابلُ لأنْ يُنسَبَ إلى ما هو في سياقِ النفيِ بالنفيِ، وإلى ما هو في سياقِ الإيجابِ بالإيجابِ.

وكلما كانَ الخبر واحدًا بالنوعِ كان المنسوبُ إلى المتبوعِ بعينِه هو المقصودَ نسبتُه إلى البدلِ، غيرَ أن حصَّةَ متبوعِه بعد الحُكمِ تكونُ منفيَّةً، وحصةَ البدلِ تكونُ مثبتةً، فإنه إذا اعتُبرَ الحكمُ ينصبُّ الخبرُ الواحدُ بالنوعِ على التابعِ والمتبوعِ انصبابةً واحدةً، فيأخذُ كلٌّ منهما حصَّتَه اللائقةَ به من نفيٍ وإثباتٍ حسبما يقتضِيه الوضعُ اللغويُّ، وذلك غيرُ قادحٍ؛ إذ المتمايزانِ هما الحصَّتانِ بعد الحكمِ لا الخبرُ الواحدُ بالنوعِ القائلُ للنسبتَين من غيرِ تميزِ أحداهما عن الأُخرى قبلَ الحكمِ.

وكلَّما كانَ التمايزُ بعدَ الحُكمِ لا قبلَه لم يكُن بينَهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ؛ لأنَّ الإبدالَ كالاستثناءِ إنما يُعتبَرُ قبلَ الحكمِ لا بعدَه؛ فلا سلبَ ولا إيجابَ قبلَ الإبدالِ والاستثناءِ، فلا مخالفةَ بالسلبِ والإيجابِ.

وكلَّما كانَ كذلك فهو مقصودٌ بما نُسبَ المتبوعُ، ويصِحُّ أن يحلَّ محلَّه، وفي

---

(١) انظر: «حاشية التصريح على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت (١/ ٥٣٧).

حكمِ تكريرِ العاملِ؛ إذ يصحُّ أن يُقالَ: اللهُ موجودٌ؛ فاندفعَ الإشكالُ بحذافيرِه، وباللهِ في فتحِ المغلَقِ وتنويرِه.

فإن قلتَ: قد ظهرَ وجهُ صحَّةِ الرفعِ حملًا على المحلِّ البعيدِ؛ فهل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ كما يجوزُ في نحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾(١) [النساء ٦٦]

قلتُ: لا؛ وذلكَ لأنَّ مدارَ النصبِ على الاستثناءِ إنما هو المشابهةُ بالمفعولِ؛ إما صورةً فقط، أو معنًى فقط، أو فيهما جميعًا.

وأما ما انتفَى فيهِ المشابهةُ صورةً ومعنًى معًا فلا يجوزُ نصبُه، وهذا قولُ البصريينَ، وهو لاستنادِه إلى الاستقراءِ التامِّ هو المذهَبُ المنصورُ، والقولُ الصحيحُ؛ لِمَا(٢) بينَّاه مفصَّلًا تفصيلًا شافيًا في الأصلِ، والمستثنى هنا لم يشابِه المفعولَ لا صورةً ولا معنًى.

أما معنًى فلأنه بدلٌ من محلِّ (إله) البعيدِ، وهو حينئذٍ مبتدأٌ فيكونُ عمدةً لا فضلةً.

وأما لفظًا فلأن الكلامَ لم يُذكَر بطرفَيه؛ لحذفِ أحدِ ركنَيه الذي هو الخبرُ؛ فصارَ المستثنى صورةً كأحدِ ركنَي الكلامِ؛ حتى ظنَّ بعضُهم أنه الخبرُ، وإن كانَ ظنًّا فاسدًا.

وكلما انتفَى المشابهةُ لفظًا ومعنًى انتفَى النصبُ وجوبًا وجوازًا؛ فتعيَّنَ الرفعُ على الإتباعِ إذ لا خافضَ أيضًا.

---

(١) قرأ بنصب (قليلًا) ابن عامر، وباقي السبعة بالرفع.

(٢) في (ع): «كما».

وباللهِ التوفيقُ في المطالب كلًّا وبعضًا.

فإن قلتَ: (الله) بدلٌ عن محلِّ (إله) بدلَ البعضِ من الكلِّ ولا ضميرَ معَه يربِطُه بالمبدَلِ منه، وقد اشترطوا ذلكَ في بدلِ البعضِ من الكلِّ؟

قلتُ: بدلُ البعضِ من الكلِّ قسمانِ: بدلُ الجزءِ من الكلِّ، وبدلُ الجزئيِّ من الكليِّ.

والمحتاجُ إلى الضميرِ للربطِ هو الأولُ دونَ الثاني؛ لأن الجزءَ إذا قِيسَ إلى كلِّه الواقعِ في التركيبِ فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومِه لا يُفهَمُ منه أنه جزءٌ لهذا الكلِّ لعدمِ اختصاصِه بهِ؛ لصحةِ إضافَتِه إلى كلِّ ذي أجزاءٍ له ذلكَ الجزءُ بدلالةِ الاستقراءِ؛ فلابدَّ لدلالتِه على اختصاصِه بواحدٍ منها بعينِه من رابطٍ خارجيٍّ يخصُّه به.

وأما الجزئيُّ فإنه إذا قيسَ إلى كُليِّه فبالنظرِ إلى مجرَّدِ مفهومِه مَقِيسًا إلى كليِّه يفهم اندراجِه تحتَه، وأنه من أفرادِه؛ لصدقِ الكليِّ عليهِ وعلى غيرِه، فهو مربوطٌ به ربطًا ذاتيًّا معنويًّا فلا حاجةَ إلى ربطٍ خارجيٍّ لفظيٍّ؛ فاعرف ذلكَ، وباللهِ التوفيقُ في تنويرِ كلِّ حالكٍ.

وإن كانَ الثَّانيَ؛ أي: تحوُّل مبتدأٍ من قسمِه الثاني بناءً على أنَّ (إله) بمعنى: مألوهٍ؛ فيكونُ من بابِ: (لا شافيَ إلا أنتَ) فيقدَّرُ له مرفوعٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) و(أحد) المقدَّرُ مرفوعًا به سادًّا مسدَّ خبرِها، و(الله) مرفوعٌ بدلٌ من (أحد).

وإنما صحَّ الرفعُ بـ(الله) لكونِه بمعنى: مألوهٍ؛ فهو اسمُ جنسٍ بمعنى المفعولِ؛ كالكتابِ بمعنى المكتوبِ، وكلما كانَ كذلك صحَّ الرفعُ بهِ؛ لأنهم

يرفعونَ بالجوامدِ الصِّرفةِ التي لا تشبَّهُ[(١)] بالصفةِ قطعًا كالعربِ والأبِ والعرفجِ.

قال ابن هشامٍ: إنهم قالوا: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ نفسُه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عرفَجٍ كلُّه، [برفع التوكيد فيهن] فرفعوا الفاعلَ بالأسماءِ الجامدةِ وأكَّدوه[(٢)] لمَّا لحظوا فيها المعنى؛ إذ كانَ العربُ بمعنى الفُصحاءِ، والعرفج بمعنى الخَشنِ، والأبُ بمعنى الوالدِ[(٣)]. انتهى.

فالرفعُ بنحو: (إلهَ) أولى؛ لمشاركته الصفةَ في الدلالةِ على ذاتٍ ومعنًى وضعًا لا تأويلًا، وإن افترَقا من وجهٍ آخرَ، وقد بينَّا في الأصلِ رجحانَ هذا التقديرِ على التقديرِ المشهورِ صناعةً ومعنًى من وجوهٍ عديدةٍ، والله وليُّ التأييدِ.

فإن قلتَ: لو كان (إلهَ) عاملًا الرفعَ فيما يليهِ لوجبَ إعرابُه وتنوينُه لأنه مشابه بالمضاف حينئذ

قلتُ: المشابه بالمضافِ ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه؛ نحو: لا حَسَنًا فعلُه مذمومٌ، والمرفوعُ بـ(إله) هنا ليسَ كذلك؛ لأنَّ المعنى نفيُ الأُلوهيةِ عن كلِّ أحدٍ إلا عنه تعالى، لا نفيُ أُلوهيةِ كلِّ أحدٍ عن شيءٍ آخرَ، فـ(أحدٌ) المرفوعُ ليسَ من تمامِ معنى (إله) لأنه المنفيُّ عنه (إله) والمنفيُّ عنه ليسَ من تمامِ معنى المنفيِّ؛ لأنهما طرَفا النِّسبةِ ولا شكَّ في تغايُرهما، فلم يكُن مشابهًا بالمضافِ، فلم يلزَم إعرابُه ولا تنوينُه.

---

(١) في (ع): «تشتبه».

(٢) في النسخ: «فرفعوا الفاعل وأكدوه بالأسماء الجامدة»، والمثبت من «المغني»، وقوله: «بالأسماء» متعلق بالفعل (رفع).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٥٨) ت: د. فخر الدين قباوة، ط: دار اللباب.

وهكذا الجوابُ في: (لا شافيَ إلا أنتَ)، و: (لا كاشفَ له إلا هو) والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

سبحانَه لا إلهَ إلا هو، وصلِّ اللهمَّ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ وسلِّم تسليمًا عددَ خلقِكَ بدوامِكَ. آمين[1].

***

---

(١) جاء في خاتمة النسخة (ش): قال شيخنا الإمام المؤلف فسح الله في مدته وأبقاه في عافية: تم تسويده ليلة الأحد ٢٩ ربيع الأول سنة (١٠٧٠) سبعين بعد الألف رزقنا الله خيرها ووقانا ضيرها والمسلمين آمين بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين. انتهى

وجاء في خاتمة النسخة (ع): «كتبها لنفسه أفقر الخلق لعفو الله وأحوجهم لرحمة الله تلميذ المؤلف حفظه الله: العبد الضعيف مصطفى بن فتح الله الحموي الشافعي غفر الله ذُنوبه، وملأ من العلم ذَنوبه، بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة بمصر المحروسة، سادس شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها: أفضل الصلاة والسلام. على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد الأزهري عفا الله عنه وعن المسلمين، آمين».